

## تداعيات أحداث اليابان على التجارة مع دول الخليج

- أصاب اليابان زلزال مدمر في الشهر الماضي. كيف ستتأثر دول الخليج تجارياً نظراً إلى أن اليابان تعتبر أحد أهم الشركاء التجاريين لها؟
- الصادرات الخليجية إلى اليابان، والتي هي نفطية بمعظمها، تشكل نحو ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.
- خلال العقود المنصرمة، بدأت اليابان تقلل اعتمادها على النفط في استهلاكها للطاقة، لتستبدله بمصادر بديلة. لكن الاضطراب في عرض الطاقة النووية قد يرفع الطلب على النفط والغاز.
- تشكل الواردات الخليجية من اليابان ٧% من إجمالي واردات المنطقة. وقد تتعرض السلع اليابانية لبعض الضغوط جراء اضطراب خطوط الإنتاج وسلسلة التوريد.

أشار **IBQ** في نشرته الاقتصادية الأخيرة إلى أن زلزالاً مدمراً تبعه تسونامي ضرب الجزء الشمالي الشرقي من اليابان في ١١ مارس ٢٠١١. وفي حين كانت الخسارة الكبرى طبعاً في الأرواح، فإن الخسارة الإجمالية وتداعيات هذه المأساة التي عصفت بثالث أكبر اقتصاد في العالم لا تزال قيد التقييم. وبالنسبة لدول الخليج، فإن اليابان أحد أكبر الشركاء التجاريين، وبالتالي حلل **IBQ** تأثير تداعيات هذه الكارثة الطبيعية على دول الخليج: كيف ستكون التأثيرات على الطلب على النفط وأسعاره، وبرامج الطاقة النووية، وخطوط التصنيع والإنتاج، والبن الياباني؟ ما التأثير الذي سترتب نتيجة ذلك على ميزان التجارة بين دول الخليج واليابان؟

### صادرات دول الخليج إلى اليابان

أشار **IBQ** إلى أن صندوق النقد الدولي يفيد بأن خمس دول خليجية من أصل ست كانت ضمن الدول الخمسة التي تصدر قائمة المصدّرين إلى اليابان (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول). وبحسب منظمة الأونكتاد، فإن ١٧% من صادرات دول الخليج تذهب إلى اليابان، أي بما يشكل ١٠% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي. وتتصدر الإمارات الدول الخليجية من حيث حجم الصادرات إلى اليابان، إذ تمثل صادراتها ٣٦% من إجمالي صادرات دول الخليج مجتمعة إلى اليابان، تليها السعودية بحصة ٣٠%. لكن اليابان يستحوذ على ٤٠% من إجمالي الصادرات القطرية، أي ما يشكل ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي القطري، ما يجعل قطر الدولة الأكثر اعتماداً بين دول الخليج على هذه الصادرات.

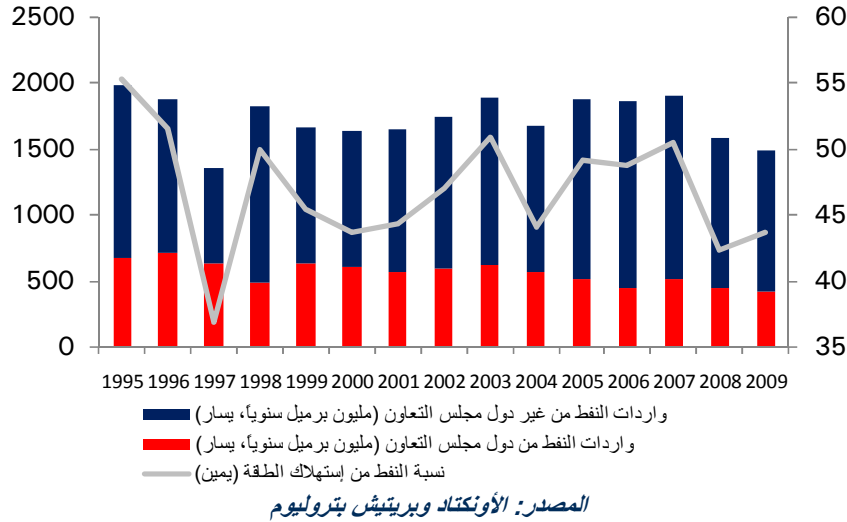
### صادرات دول الخليج إلى اليابان في ٢٠٠٩

القيمة	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة من إجمالي الصادرات الخليجية	نسبة من إجمالي صادرات البلد
مليون دولار	%	%	%
٧٠٠	٤	١	٦
٨،٩٠٠	٨	١١	١٨
٣،٧٠٠	٨	٥	١٣
١٤،٩٠٠	١٥	١٨	٤٠
٢٤،٠٠٠	٧	٣٠	١٣
٢٩،٠٠٠	١٣	٣٦	١٧
٨٢،٠٠٠	٩	١٠٠	١٧

المصدر: الأونكتاد

أضاف **IBQ** إن الزلزال قد ألحق أضراراً جسيمة ببعض محطات الطاقة النووية في اليابان. فضلاً عن المخاوف المتعلقة بالتلوث الإشعاعي، يسود القلق بشأن تأثير ذلك على تزود البلاد بالطاقة النووية. ويشار إلى أن أزمة النفط التي حدثت في سبعينات القرن الماضي كان لها ترددات هائلة على الاقتصاد الياباني؛ وبحسب معهد الطاقة التطبيقية، فقد كان النفط يشكل ٨٠% من إجمالي الطاقة التي كانت اليابان تتزود بها آنذاك. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت اليابان على تطوير الطاقة النووية كأولوية في سياساتها لضمان أمن الطاقة، وبذلك انخفض اعتمادها على النفط. وقد نجحت في خفض اعتمادها على النفط في استهلاكها للطاقة إلى ٤٧% في العام ٢٠٠٦. وعلى مر الأعوام، كانت الواردات اليابانية من النفط في تناقص. وتراجع مجموع الصادرات العالمية (برميل/عام) من النفط إلى اليابان بنسبة ٢٥% ما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٩. وخلال الفترة نفسها، انخفضت الصادرات النفطية من دول الخليج إلى اليابان بنسبة ملحوظة بلغت ١٩%.

### واردات اليابان من النفط ومعدل استهلاك الطاقة لديها



وبالنظر إلى الاعتماد المتزايد لليابان على الطاقة النووية في مجال استهلاك الطاقة، رأى **IBQ** إن التراجع المحتمل في الطاقة النووية سيفتح المجال أمام الاعتماد على مصادر بديلة للطاقة، ومنها النفط والغاز. وفي المدى المتوسط، قد يزيد ذلك الطلب على النفط والغاز ويضغط على الأسعار للارتفاع. لكن ردة الفعل الأولية على الزلزال أدت إلى تراجع أسعار النفط، إذ تصاعدت المخاوف من تباطؤ النشاط الاقتصادي وتوقفه. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاستعاضة بالغاز عن بعض الطاقة المفقودة، علماً أن الغاز متوفر بشكل كبير.

وأشار **IBQ** إلى أن دول الخليج ستستفيد ليس فقط من ارتفاع (المحتمل) أسعار النفط، بل أيضاً من الزيادة في الطلب الفعلي على هذه السلعة. وبحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن النفط والغاز، تاريخياً، شكلا ٩٩% من مجموع صادرات دول الخليج إلى اليابان. وقد استوردت اليابان ما قيمته ٩٢ مليار دولار من النفط في العام ٢٠٠٩، ٧٢% منها من دول الخليج. ويشار إلى أن كل ارتفاع بنسبة ١% في الطلب الياباني على النفط، تكسب الصادرات النفطية الخليجية حوالي مليار دولار سنوياً، أي ما يشكل ٠,١% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.

### واردات دول الخليج من اليابان

من جهة ثانية، لحظ **IBQ** أن اليابان ساهمت بما نسبته ٧% من إجمالي الواردات الخليجية في العام ٢٠٠٩. ومجدداً، كانت الإمارات الشريك الخليجي الأكبر في التعاملات التجارية مع اليابان باستيرادها نحو ٣٦% من الواردات الخليجية من اليابان. ولكن رغم ذلك، لا تتعدى هذه الواردات ٥% من إجمالي الواردات الإماراتية من العالم. وفي المقابل، تعتبر عمان الدولة الأكثر اعتماداً خليجياً على السلع اليابانية التي تشكل ١٢% من مجموع وارداتها.

أما بالنسبة للتعاملات التجارية اليابانية مع العالم، فقد استحوذت الصادرات اليابانية في العام ٢٠٠٩ على حصة ٥% من إجمالي الصادرات العالمية. وفيما تقدّر مصادر مختلفة أن المناطق التي تعرضت للزلازل تساهم بما نسبته ٨% من الناتج المحلي الإجمالي لليابان، إلا أن التأثير الكامل للزلازل على قدرة اليابان التصنيعية والإنتاجية بعد هذه الكارثة لم يتم تقييمه بعد، رغم الإعلان عن بعض الاضطرابات في الإنتاج في مختلف أنحاء العالم، لاسيما في قطاعي السيارات والإلكترونيات. فاليابان تنتج أيضا قطعاً تستخدم في الإنتاج في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا والولايات المتحدة والصين، ما قد يسبب تعطيلاً في سير العمل أو ارتفاعاً في الأسعار، أو كلا الأمرين.

### واردات دول مجلس التعاون من اليابان في ٢٠٠٩

القيمة	نسبة من إجمالي الواردات الخليجية	نسبة من إجمالي واردات البلد	نسبة من إجمالي السيارات المستوردة
مليون دولار	%	%	%
٦٠٠	٣	٦	٤٠
١,٣٠٠	٦	٧	٢٨
٢,٢٠٠	١٠	١٢	٥٥
٢,٣٠٠	١١	١٠	٣٤
٧,٢٠٠	٣٤	٨	٣٢
٧,٨٠٠	٣٦	٥	٣٣
٢١,٤٠٠	١٠٠	٧	٣٥

المصدر: الأونكتاد

وأشار **IBQ** إلى أن السلع المصنعة تشكل ٨٤% من مجموع واردات دول الخليج من اليابان. وفي الواقع، فإن ٤٧% من هذه الواردات تصنّف "مركبات أرضية". وإذا توقفت خطوط التصنيع وسلاسل التوريد لوقت ما، فإن السلع اليابانية قد تتعرض لبعض الضغوط، لاسيما وأن معظم السلع اليابانية المستوردة ليست سلعا أساسية والبدائل عنها متوفرة.

### انخفاض قيمة الين

ولحظ **IBQ** أنه أعقب الزلزال استرجاع أصول من الخارج لتمويل إعادة البناء أو لاستبدال أصول تبذرت، ما أدى إلى رفع سعر صرف العملة اليابانية، ووضع بالتالي خطراً آخر على استعادة الانتعاش الاقتصادي في هذه الدولة التي حلت بها المأساة. ولكن التدخل الأخير لليابان وباقي مجموعة الدول الصناعية السبع لمنع ارتفاع الين أثبت نجاحه حتى الآن. وبدأ التدخل الياباني- الأوروبي في ١٨ مارس، ومنذ ذلك التاريخ، تراجع الين بنسبة ٣% مقابل الدولار الأميركي. ولكن حتى الآن، كان التأثير ضئيلاً جداً، ولا يزال سعر صرف الين أعلى من متوسطه للعام ٢٠١٠ (دولار أميركي = ٨٨ ين). ومتى زال تأثير استعادة الأصول من الخارج، نتوقع الأسواق أن يتراجع الين أكثر، وإذا استمر ذلك التراجع المحتمل، فإنه سيجعل السلع اليابانية أرخص في الخارج. ومن ناحية أخرى، يجب ألا تتأثر صادرات دول الخليج بانخفاض قيمة الين، إذ أنها بمعظمها سلع طاقة أساسية. (لكن يشار إلى أن ارتفاع أسعار النفط واحتمال توقف التصنيع قد فاقم مخاطر التضخم التصاعدي في العالم).

وفي اختصار، توقع **IBQ** أن تتأثر الواردات الخليجية من اليابان على نحو طفيف وموقت. وبالنسبة للنفط، فمن شأن الاضطرابات في للطاقة النووية اليابانية في المدى القصير أن تزيد الضغوط لارتفاع أسعار النفط، أما التداعيات في المدى البعيد، فستتطلب الدروس والعبر المستفادة كارثة فوكوشيما.